

تزايد الدَّين العام وأثره في الاستدامة المالية للإقتصاد العراقي

تموز، 2025

د. عبد الرحمن نجم المشهداني

الجامعة العراقية - كلية الإدارة والاقتصاد

يُنشر هذا التقرير كجزء من مشروع أصوات عربية من أجل تمويل تقديمي للتنمية الذي تصدره شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND).

تُعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية،

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

التقرير صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع: <http://www.annd.org>

يُحظر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذن خطي صريح من الناشر، باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

المقدمة

على الرغم من أنَّ العراق قد خفَّض ديونه الخارجية بعد إعادة جدولة ديون دول نادي باريس ودول أخرى في نهاية عام 2004، وفقًا لتوقيع اتفاقية الدعم والمساندة مع صندوق النقد الدولي الذي أوصى الدول الدائنة للعراق بوجوب شطب أكثر من 80% من الديون المترتبة عليه، إلَّا أنَّ الملاحظ، رغم ارتفاع العوائد النفطية، تزايد الاقتراض الخارجي والداخلي ومن جهات عديدة، بحيث أصبح الدَّين الخارجي والداخلي واحدًا من المصادر المهمة في تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة للحكومة. وانعكس هذا الأمر بدوره على هيكل النمو الاقتصادي في العراق. فاستمرار تمويل الموازنات العامة بالعجز أدَّى إلى زيادة الدين الخارجي والداخلي للبلد. ويعود ذلك إلى زيادة النفقات العامة التخمينية التي تتجاوز الإيرادات المتوقعة لتمويل التزامات الحكومة الداخلية من الرواتب والأجور ونفقاتها التشغيلية الأخرى، وكذلك الالتزامات الخارجية كالتعويضات عن أضرار الحروب وتسديد الفوائد وأقساط الدين المترتبة على الاقتراض الخارجي. إلى جانب ذلك، فإنَّ عدم التخطيط للمشاريع بالصورة الصحيحة أدَّى إلى أنَّ كثيرًا من القروض الخارجية كانت تُوجَّه لتمويل النفقات التشغيلية من الموازنة، ولم تُستثمر بالشكل الأمثل في إنشاء البنى التحتية أو إطلاق مشاريع شأنها أن تُحقِّق تنمية مستدامة يستطيع العراق من خلالها سدَّ أعباء هذه الديون. ومن جهة أخرى، ازدادت الحاجة للاقتراض الخارجي والداخلي من أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية المتمثلة بانخفاض أسعار النفط العالمية، والحرب على الإرهاب، وتفتُّن ظاهرة الفساد المالي والإداري في معظم مفاصل الدولة العراقية، والأزمة المزدوجة الصحية والاقتصادية في عام 2020. أسفر كل ذلك عن ارتفاع مديونية العراق، سواء الداخلية منها أو الخارجية. فبعد سنة 2003، لم يمرَّ عام واحد خالٍ من الاقتراض على الحكومات العراقية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنَّ "قدرة العراق في تحقيق الاستدامة المالية في الأمدَيْن المتوسط والطويل مرهونة بضبط إنفاقه التشغيلي واستثمار موارده في سبيل تعزيز قدراته على الإنتاجية والتصديرية للنفط، وإعادة توظيف عوائده من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد وإصلاحه، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على القروض، بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة".

ولذلك، قُسمَ البحث على النحو التالي:

- أولًا: ديون العراق الخارجية بعد عام 2004

- ثانيًا: ديون العراق الداخلية للمدة 2010-2024

- ثالثًا: قياس الاستدامة المالية للعراق وفقًا لمؤشرات الدين الخارجي للمدة 2004-2023

- رابعًا: توقّعات تزايد الدَّين العام (الداخلي والخارجي) في ظلّ تزايد العجز في الموازنات العامة للسنوات 2024-2029

١. ديون العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٤

بلغ إجمالي الدين الخارجي 88,788 مليون دولار في نهاية عام 2004 بعد شطب 30% في المرحلة الأولى من اتفاق العراق مع نادي باريس. ثم انخفض إلى 58,532 مليون دولار في نهاية عام 2006 بعد شطب 30% في المرحلة الثانية. واستمر بالانخفاض حتى وصل إلى 44,452 مليون دولار في نهاية عام 2008 بعد استكمال تطبيق اتفاقية تسوية الدين مع الدائنين من دول نادي باريس ومن خارجه. في عام 2009، ارتفع إلى 44,685 مليون دولار بزيادة 233 مليون دولار عن عام 2008 نتيجة لتراجع أسعار النفط العالمية في أعقاب أزمة الرهن العقاري في عام 2008، ليصل إلى 45,159 مليون دولار في عام 2011، بزيادة بلغت 474 مليون دولار. بعد ذلك، أخذ بالتراجع نتيجة لالتزام الحكومة بتسديد الأقساط وفوائد الديون عند استحقاقها، حتى وصل إلى 21,883 مليون دولار بحلول نهاية عام 2019. ولكنه عاد فارتفع إلى 24,016 مليون دولار في عام 2020 إذ تأثر العراق بالأزمة العالمية المزدوجة الصحية (جائحة كورونا) والاقتصادية (انهيار أسعار النفط العالمية)، ثم تراجع إلى 20,837 مليون دولار في عام 2021 وإلى 15,976 مليون دولار في نهاية عام 2023 (وزارة المالية، تقرير جدول نشر الشفافية لغاية 31-12-2023). ثم أعلنت الحكومة العراقية انخفاض حجم الدين الخارجي إلى أقل من 9 مليار دولار في الشهر الرابع من عام 2024 بعد سداد الديون المترتبة على العراق إلى صندوق النقد الدولي وتسديد قيمة السندات الخارجية التي استحققت آجالها، فضلاً عن الالتزام بالتسديد المنتظم للفوائد وأقساط الدين العام الخارجي في مواعيد استحقاقها (www.alarabiya.net)، عدا الديون المضمّدة، كما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): ديون العراق الخارجية للمدة 2004-2021 - مليون دولار

السنوات	دول نادي باريس	دول خارج نادي باريس	دائنون تجاريون	مؤسسات مالية دولية	المجموع	معدل التغيير
2004	28,994	11,579	19,922	28,293	88,788	—
2005	14,691	9,835	18,461	28,293	71,280	-20%
2006	16,14	10,031	4,097	28,257	58,532	-18%
2007	16,478	10,070	4,097	28,257	58,902	0.6%
2008	9,930	2,719	3,686	28,117	44,452	-25%
2009	10,094	2,830	3,681	28,080	44,685	0.5%
2010	10,094	2,830	3,681	28,048	44,653	-0.1%
2011	10,586	2,879	3,681	28,013	45,159	1.1%
2012	9,444	2,712	3,681	27,977	43,814	-3.0%
2013	8,639	2,545	3,681	27,938	42,803	-2.3%
2014	8,385	2,462	3,681	27,920	42,448	-0.8%
2015	7,153	2,211	3,558	27,835	40,757	-4.0%
2016	5,979	2,044	3,558	27,835	39,373	-3.4%
2017	5,819	1,878	3,558	27,763	39,018	-0.9%
2018	5,195	1,711	3,558	27,766	38,230	-2.0%
2019	4,612	1,539	2,790	12,942	21,883	-42.8%
2020	4,144	1,366	2,615	15,891	24,016	9.7%
2021	3,981	1,264	2,650	12,942	20,837	-13.2%
2022	2,863	1,020	1,918	12,992	18,793	-9.8%
2023	0				15,976	-15%

— الجدول من اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي وبنك التسوية الدولي/البيانات منشورة على موقع FRED <https://fred.stlouisfed.org>.

— ساكار عمر علي، الديون الداخلية والخارجية وفوائد الدَّيْن المترتبة عليها لغاية 2022/12/31، مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث والدراسات النيابية، قسم بحوث الموازنة، بغداد، آذار/مارس 2023.

بحسب تقديرات البنك الدولي، توزعت ديون العراق الخارجية وفق الدائنين بعد انخفاض إجمالي رصيد الدَّين الخارجي من 27,836 مليون دولار في عام 2018 إلى 22,588 مليون دولار في نهاية عام 2022. وشكَّلت الديون الثنائية 58% من إجمالي الديون المترتبة على العراق، وتوزعت على النحو التالي: اليابان 27%، الولايات المتحدة الأمريكية 7%، فرنسا 5%، ودائنون آخرون 19%. أما الديون المتعددة فشكَّلت 20% من إجمالي الدَّين، 18% منها للبنك الدولي. وأما الديون الخاصة فشكَّلت 22% من إجمالي الدَّين و6% من حملة السندات الحكومية المضمونة، كما هو موضَّح في الجدول (2).

الجدول (2): ديون العراق الخارجية وفقاً لتقديرات البنك الدولي للمدة 2018-2023 - مليون دولار						
2023	2022	2021	2020	2019	2018	البيان
20,331	22,588	25,341	26,388	27,488	27,836	إجمالي رصيد الدَّين الخارجي
15,699	17,588	20,595	22,864	22,707	22,514	أرصدة الدَّين الخارجي طويلة الأجل والمضمونة من قِبَل الدولة
13,025	13,817	15,139	16,891	16,970	17,451	- الدائنون الرسميون
3,294	3,462	3,607	3,623	3,568	3,497	- دَّين متعدد الأطراف
3,291	3,460	3,606	3,618	3,550	3,466	منها: - البنك الدولي
9,731	10,356	11,531	13,256	13,402	13,955	- الديون الثنائية
2,674	3,984	5,457	5,973	5,737	5,062	- الدائنون من القطاع الخاص
0	1,000	2,000	2,000	2,000	2,000	- حملة السندات
0	0	0	0	0	0	- البنوك التجارية وغيرها
3,632	3,632	4,126	2,944	4,019	4,741	- استخدام مخصصات الائتمان من صندوق النقد الدولي
0	0	307	1,130	2,450	3,163	- ائتمان صندوق النقد الدولي
3,662	3,632	3,820	1,634	1,569	1,578	- حقوق السحب الخاصة
971	1,155	620	580	762	582	- أرصدة الديون الخارجية قصيرة الأجل
1,662	1,620	826	1,709	1,324	1,876	- مدفوعات طويلة الأجل لديون القطاع العام المضمونة من قِبَل الحكومة
3,682	3,761	2,528	1,972	1,074	905	- سداد أصل الدَّين على الأجل الطويل
606	591	675	803	845	852	- مدفوعات الفائدة طويلة الأجل لديون القطاع العام المضمونة من الحكومة

World Bank Group, International Dept Report 2024-2023, IRAQ, p. 134 ,109

٢. ديون العراق الداخلية* للمدة ٢٠٢٤-٢٠١٠

أخذ الدَّيْن العام الداخلي بالتزايد بعد عام 2010، فوصل إلى 27,010 مليون دولار في عام 2015 بعد أن كان يبلغ 8,701 مليون دولار في عام 2010، وذلك نتيجة الأزمة المزدوجة؛ أزمة حرب تحرير المحافظات الغربية التي احتلتها التنظيمات الإرهابية في عام 2014، وانهيار أسعار النفط العالمية إلى أقل من 20 دولارًا في عام 2015. واستدعت حربُ التحرير المزيدَ من التمويل بالاقتراض من المؤسسات والمصارف الحكومية، ليرتفع الدَّيْن الداخلي إلى 39,800 مليون دولار في عام 2016. ثمَّ انخفضَ إلى 36,582 مليون دولار في عام 2018، إلاَّ أنَّه عادَ وارتفعَ إلى 49,268 مليون دولار بعد تشريع البرلمان العراقي قرارًا ألزَمَ البنك المركزي بإقراض الحكومة مبلغًا قدره 27 ترليون دينار، أي ما يُعادل 22,881 مليون دولار، بشكل مباشر ومخالف لنصِّ قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، وذلك بسبب الأزمة المزدوجة الثانية (أزمة جائحة كورونا وأزمة انهيار أسعار النفط العالمية)، لتمويل نفقات الحكومة الخاصة بدفع رواتب الموظفين والمتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية. لكنَّ الدَّيْن انخفضَ إلى 48,215 مليون دولار في عام 2021، ثمَّ عادَ وارتفعَ إلى 55,033 مليون دولار في عام 2023، ثمَّ إلى 60,626 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2024. وكانَ من المتوقَّع أن يَصِلَ إلى 61,538 مليون دولار بحلول نهاية عام 2024، كما هو موضَّح في الجدول (3). يَتميَّز هذا الدَّيْن بأنَّه يعود إلى مُؤسَّساتٍ حكومية مثل البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة، وهي مصارف تعودُ ملكيَّتها إلى وزارة المالية. فالدَّيْن الداخلي هو دينٌ للحكومة من مُؤسَّساتها المختلفة، وبالتالي تسهَّلَ عليها إعادة تجديد مدَّة استحقاق الأذونات وحالات الخزينة، وهي مَنْ تُحدِّد أسعار الفائدة المترتِّبة عليها. كذلك، لا يوجد دَينٌ داخلي بالعملة الأجنبية أو عائِد إلى جهات أو مصارف خاصَّة.

* ديون العراق الداخلية هي عبارة عن اقتراض الحكومة العراقية من المصارف الحكومية (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، والمصرف العراقي للتجارة TBI)، ومن البنك المركزي، بالدينار العراقي، لتمويل النفقات التشغيلية في الموازنة العامَّة. وتَمَّ تحويل أرقام الدَّيْن من الدينار العراقي إلى الدولار وفق سعر الصرف في سنة الاقتراض، وذلك بعرض توحيد التحليل للدَّيْن العام.

الجدول (3): تطوّر حجم الدَّيْن الداخلي للعراق للمدّة 2010-2023 - مليون دولار

السنة	حجم الدين *	معدّل التغيّير %
2010	8,701	----
2011	10,638	7.38%
2012	10,761	14.5%
2013	10,759	8.1%
2014	16,079	7.27%
2015	27,010	89.4%
2016	39,800	20.8%
2017	40,906	22.2%
2018	36,582	-10.6%
2019	34,176	-6.6%
2020	49,268	4.4%
2021	48,215	-2.1%
2022	48,624	0.8%
2023	55,033	13.1%
Q3 2024	60,626	10.1%

-البنك المركزي / دائرة الإحصاء / قسم الإحصاء الإلكتروني - منشور على الموقع الإلكتروني
<https://www.cbi.iq>

* تمّ تحويل بيانات الدَّيْن الداخلي من الدينار إلى الدولار وفقاً لسعر الصرف المُعتمد من قِبَل البنك المركزي لكلّ سنة.

٣. قياس الاستدامة المالية للعراق وفقاً لمؤشرات الدين الخارجي للمدة ٢٠٢٣-٢٠٠٤

الاستدامة المالية هي قدرة الحكومة على توليد تدفقات نقدية كافية للوفاء بالتزاماتها وتجنب التراكم غير المستدام للديون عبر تنويع مصادر دخلها، وتقليل الاعتماد على مورد واحد للدخل كالنفط مثلاً، والحفاظ على توازنها المالي على المدى الطويل بتقليل لجوئها إلى الدين الخارجي مع تلبية احتياجاتها الحالية من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. بالتالي، الاستدامة المالية تعني قدرة الحكومة في الحفاظ على الرفاهية الاجتماعية أو زيادتها عبر توفير أفضل الخدمات العامة كمّاً ونوعاً، باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، ومن دون التأثير على حقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، وذلك رغم الزيادة المستمرة في الدين العام (peter and others, 2017, p113).

لقد تزايد اعتماد الاقتصاد العراقي على الدين العام الداخلي والخارجي في تمويل نفقاته العامة بالرغم من ارتفاع حجم الإيرادات العامة؛ الأمر الذي يُنذر باحتمال تراجع قدرة الحكومة على تحقيق استدامة مالية فعلية، على النحو المبين في المؤشرات التالية:

١. مؤشرات الدين الخارجي والاستدامة المالية في العراق خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٠٤

اهتم عددٌ من المؤسسات المالية الدولية، ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بموضوع الاستدامة المالية لعدة بلدان بعد أن راقبت ومنذ عام 1990 الديون والاستدامة المالية، ومدى تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودخل الفرد في عددٍ من البلدان المُقترضة. فوضعت مجموعة من المؤشرات لقياس درجة الاستدامة المالية، وأبرزها درجة قابلية التأثير (كما أسماها صندوق النقد الدولي) لقياس الجدارة الائتمانية، إضافةً إلى تبني دول الاتحاد الأوروبي معاهدة ماستريخت (Maastricht) التي أبرمت في كانون الأول/ديسمبر 1991 والتي تمّ الاتفاق عليها وتطبيقها في عام 1992. بموجب هذه المعاهدة، ألزمت الدول الأعضاء بتطبيق مجموعة من الشروط، ومنها الشروط المالية التي تنصّ على ألا تزيد نسبة عجز الموازنة عن 3% ولّا تتعدى نسبة الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي. وأصبح هذا المعيار مؤشراً عاماً تُطبقه غالبية الدول (<https://www.un.org/ar/site>).

١.١ نسبة الدين الخارجي والداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٠٤

يُعَدّ هذا المؤشر أكثر المؤشرات أهميةً نظراً لسهولة استعماله وبساطته. يُعبّر المؤشر عن درجة الدين الخارجي إلى أنشطة الدولة الاقتصادية، ويُبين إمكانية حكومات الدول ومدى قدراتها في تحمل أعباء الدين الخارجي، وإمكانية الوفاء به. ويُعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من المتغيرات الرئيسية، إذ يدلّ على قوّة اقتصاد الدولة. فالعلاقة بين الناتج المحلي والدين الخارجي وسعر فائدته هي علاقة عكسية. كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت نسبة الدين الخارجي. والعكس صحيح، فكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت نسبة الدين الخارجي إليه. فضلاً عن ذلك، فإنّ أيّ ارتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى اقتطاع مبالغ أكبر من الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، ممّا يعني نقص الموارد المالية التي يمكن توجيهها إلى مجالات إنتاجية جديدة، وتراجع اقتصاد الدولة القومي (عبد الكريم جبار العيسوي، 2012، ص. 76).

يُعتبر ارتفاع حجم الدَّيْن الخارجي عائقًا أمام التنمية في الاقتصادات النامية بسبب التأثير السلبي على الأوضاع الاقتصادية، ولا سيما الموازنة العامة التي يجب أن تتضمن تخصيصات مالية لسداد الفوائد وأقساط الدَّيْن الخارجي بدلاً من استخدامها لتمويل نفقات الخدمات العامة. وتُضاف إلى ذلك احتمالية تعرُّض البلدان المُقترضة لأزمات اقتصادية قد تؤدي إلى تعرُّش في السداد، فترتفع نسبة الفوائد. وتُلاحظ من الجدول (4) أنَّ الناتج المحلي الإجمالي العراقي بلغ 36.6 مليار دولار في عام 2004، وكانت نسبة الدَّيْن الخارجي للناتج المحلي 242.6%، ثم أخذ الناتج المحلي بالازدياد والنمو التدريجي ليصل إلى 131.6 مليار دولار في عام 2008. انخفضت نسبة الدَّيْن الخارجي للناتج المحلي إلى 33.8% نتيجة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وشطب أكثر من 80% من الدَّيْن الخارجي. ثم استمرَّ الناتج المحلي بالارتفاع ليصل إلى 234.6 مليار دولار في عام 2013. ورافق ذلك انخفاض في نسبة الدَّيْن الخارجي للناتج المحلي ليصل إلى 18.2%، ثم تلجَّع إلى 166.8 مليار دولار في عام 2015 بسبب الأزمة المزدوجة غير المسبوقة في العراق، والتي تمثلت بانتهاء أسعار النفط العالمية واحتلال عصابات داعش الإرهابية ثلاث محافظات والسيطرة عليها بالكامل؛ الأمر الذي استلزم توفير التمويل اللازم لتحرير هذه المحافظات والقضاء على العصابات الإرهابية. وأدى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، فارتفعت نسبة الدَّيْن الخارجي للناتج المحلي الإجمالي إلى 25%. ولكن، انخفضت هذه النسبة إلى 9.4% في عام 2019 بعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 233.6 مليار دولار، لترتفع نسبة الدَّيْن الخارجي إلى 13.3% في عام 2020 نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى 180.9 مليار دولار متأثرًا بالأزمة العالمية المزدوجة: أزمة كورونا وأزمة انهيار أسعار النفط العالمية. ثم عاد وانخفض إلى 6.3% في عام 2023 نظرًا لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 250.8 مليار دولار وانخفاض حجم الدَّيْن الخارجي إلى 15.976 مليار دولار بعد التزام العراق بتسديد الفوائد وأقساط الدَّيْن العام بتواقيتها المحددة. نستنتج ممَّا تقدَّم أنَّ الدَّيْن الخارجي للعراق بعد تطبيق اتفاقية نادي باريس وشطب أكثر من 80% لدول النادي ودول خارج النادي لم يكن بمثابة عبء ولم يُشكِّل ضغطًا كبيرًا على موارد العراق الاقتصادية، خاصة وأنَّ جدولة الديون المتبقية تنتهي في عام 2028.

أما نسبة إجمالي الدَّيْن العام (الداخلي والخارجي) فقد أخذت بالانخفاض رغم تزايد الدَّيْن العام الداخلي، وذلك نتيجة نجاح العراق في الإيفاء بمتطلبات اتفاق دول نادي باريس وشطب 80% من الديون الخارجية المترتبة عليه، والانتظام في تسديد الفوائد والأقساط السنوية. فانخفضت نسبة الدَّيْن ممَّا يقرب أربعة أضعاف الناتج المحلي في عام 2004 إلى 28.3% في عام 2023.

الجدول (4): نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي - مليار دولار

نسبة إجمالي الدين العام	نسبة الدين الداخلي	نسبة الدين الخارجي	إجمالي الدين العام	الدين العام الداخلي	الدين الخارجي	GDP	السنوات
GDP%	GDP%	GDP%					
383.1	13%	242.6%	92.96	4.17	88.78	36.6	2004
531.3%	11%	142.6%	75.76	4.479	71.28	50.0	2005
96.3%	7%	90%	62.73	3.827	58.53	65.1	2006
70.9%	5%	66.3%	63.00	4.099	58.90	88.8	2007
36.6%	3%	33.8%	48.25	3.801	44.452	131.6	2008
46.4%	6%	40%	51.89	7.202	44.685	111.7	2009
38.5%	6%	32.2%	53.35	8.701	44.65	138.5	2010
30%	6%	24.3%	55.79	10.638	45.15	185.7	2011
25%	5%	20%	54.57	10.761	43.814	218.0	2012
25.2%	5%	18.2%	53.56	10.759	42.803	234.6	2013
25.6%	7%	18.6%	58.52	16.079	42.448	228.4	2014
40.6%	17%	25%	67.77	27.010	40.757	166.8	2015
47.5%	24%	24.4%	79.17	39.800	39.373	166.7	2016
42.6%	21%	20%	79.92	40.906	39.018	187.2	2017
32.9%	17%	17.2%	74.81	36.582	38.230	227.4	2018
24.9%	17%	9.4%	58.28	34.176	21.883	233.6	2019
40.5%	38%	13.3%	73.28	49.268	24.016	180.9	2020
33.2%	34%	10%	69.05	48.215	20.837	207.7	2021
25.9%	18.3%	7.4%	68.35	48.624	19.72	264.2	2022
28.3%	22%	6.3%	71.00	55.033	15.976	250.8	2023
27.9%	13.2%	5.1%	78.15	63.87	14.270	279.6	2024

- الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء/الموقع الإحصائي -
منشور على الموقع الإلكتروني <https://cbiraq.org>.

٢. تحليل هيكل الإيرادات العامة للعراق خلال المدة ٢٠٢٣-٢٠٠٤

مصدر التمويل الرئيسي لإيرادات الموازنة العامة العراقية هي الإيرادات النفطية المرتبطة بإجمالي الكميات المُصدَّرة، وأسعار النفط العالمية، وكذلك الإيرادات الواردة من فرض الضرائب على السلع والخدمات. ونلاحظ من خلال الجدول (5) أنَّ الإيرادات الكلية ارتفعت تدريجيًا من 22,595 مليون دولار في عام 2004 إلى 68,806 مليون دولار في عام 2008. وكان الدَّيْن الخارجي لا يُشكِّل منها سوى 65%. ثمَّ انخفضت الإيرادات العامة إلى 47,216 في عام 2009 بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة الأزمة العقارية، لترتفع نسبة تغطية الدَّيْن منها إلى 95%. ولُحِذت الإيرادات الكلية بالارتفاع لتصل إلى 102,759 في عام 2012، ممَّا أدَّى إلى تحسُّن الوضع المالي في العراق. وانخفضت نسبة تغطية الدَّيْن الخارجي من إجمالي الإيرادات إلى 43%. يُعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط العالمية وزيادة حصَّة العراق في منظمة الأوبك النفطية. وبعد مرور العراق في الأزمة مزدوجة الأولى، أي أزمة داعش في عام 2014 وانخفاض أسعار النفط العالمية في عام 2015، انخفضت الإيرادات الكلية إلى 45,188 في عام 2016، لترتفع نسبة تغطية الدَّيْن الخارجي إلى 87% من إجمالي الإيرادات الكلية. وعاودت الارتفاع مجددًا حتَّى وصلت إلى 77,301 مليون دولار في عام 2019 لتتخفض بالتالي نسبة تغطية الدَّيْن الخارجي إلى 28%. ومع انخفاض الإيرادات العامة إلى 33,043 في عام 2020 نتيجة تعرُّض الاقتصاد العالمي لأزمة مزدوجة اقتصادية وصحية عند تفشِّي جائحة كورونا، حيث تراجعت أسعار النفط العالمية إلى ما دون الـ 20 دولارًا، ارتفعت نسبة تغطية الدَّيْن الخارجي إلى 73%، ثمَّ انخفضت إلى 28% في عام 2021.

الجدول (5): الدَّيْن الخارجي/هيكل الإيرادات العامة - مليون دولار

السنوات	الدَّيْن الخارجي	الإيرادات النفطية	الدَّيْن الخارجي إلى الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	الدَّيْن الخارجي إلى الإيرادات غير النفطية	الإيرادات الكلية	الدَّيْن الخارجي إلى الإيرادات الكلية
2004	88,788	22,346	397%	248	35,802%	22,595	393%
2005	71,280	26,856	265%	576	12,375%	27,432	259%
2006	58,532	33,714	173%	1,551	3,774%	35,266	160%
2007	58,902	43,673	135%	1,490	3,953%	45,164	130%
2008	44,452	66,191	67%	2,614	1,701%	68,806	65%
2009	44,685	44,242	101%	2,974	1,503%	47,217	95%
2010	44,653	58,421	76%	1,559	2,864%	59,981	74%
2011	45,159	91,602	49%	1,394	3,240%	92,997	49%
2012	43,814	100,909	43%	1,849	2,370%	102,759	43%
2013	42,803	95,973	45%	1,659	2,580%	97,632	44%
2014	42,448	86,044	49%	4,338	979%	90,383	47%
2015	40,757	53,648	76%	2,586	1,576%	56,235	72%
2016	39,373	37,190	106%	7,998	492%	45,188	87%
2017	39,018	56,300	69%	9,089	429%	65,390	60%
2018	38,230	82,226	46%	7,934	482%	90,160	42%
2019	21,883	71,271	31%	6,029	363%	77,301	28%
2020	24,016	29,742	81%	3,304	727%	33,047	73%
2021	20,837	66,652	31%	8,575	243%	75,228	28%
2022	19,729	118,490	16.6%	5,891	335%	124,372	15.8%
2023	15,976	96,832	16.5%	7,537	212%	104,370	15.3%
2024	14,270	96,373	14.8%	10,182	140%	108,287	13.1%

- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية/دائرة المحاسبة/قسم التوحيد/نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنة الجارية والاستثمارية للمدة 2004-2023

إنَّ المُلَاحَظَ لِنَاحِيَةِ تَدْبِذِ نِسْبَةِ تَغْطِيَةِ الدَّيْنِ الخَارجي إلى الإِيرادات العامة يعود بالدرجة الأولى إلى تَقَلُّبِ الإِيرادات النفطية نتيجة تَقَلُّبِ أَسْعارِ النَظْمِ العالَمِيَةِ الَّتِي تُشَكِّلُ أَكْثَرَ مِنْ 90% مِنْ إِجْمالِي الإِيرادات. ويُلاحَظُ أَيْضًا التَلَزُّمُ الحُكُومَةِ العِراقِيَّةَ بِتَسْديدِ التَزاماتِها المَالِيَةِ (الفوائد وأقساط الدَّيْنِ) تَجاهَ الدائنين الخَارجيين في تَواقيطِها المَحَدَّة حَتَّى وَصَلَ إِجْمالِي الدَّيْنِ الخَارجي إلى 20,837 مِليُونِ دُولار في عام 2021، بَعدَ أن كانَ 88,788 مِليُونِ دُولار في عام 2004.

٣. تحليل هيكل النفقات العامة للمدة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ وقياس مؤشر الدَّين الخارجي إلى النفقات الكلية

إنَّ النفقات الكلية هي نفقات مرتفعة، ولو كانَ معظمها عبارة عن نفقات تشغيلية (جارية). بلغت هذه النفقات 21,589 مليون دولار في عام 2004. ويُعتَبَر هذا العام استثناءً حيث تمَّ تعديل الحسابات الختامية بعد ذلك. واعتُبرت الموازنة التقديرية ميزانية فعلية، وهي أدنى قيمة تمَّ تسجيلها خلال مدة الدراسة، ليستمرَّ بعد ذلك ارتفاع النفقات الكلية التقديرية منها إلى 51,076 مليون دولار في عام 2008، في حين بلغت النفقات الفعلية 57,403 مليون دولار. ثمَّ انخفضت النفقات الفعلية إلى 47,511 رغم أنَّ المخطَّط لها كانَ 59,115 مليون دولار. يعود سبب الانخفاض إلى تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري) في عام 2008. ثمَّ عاودت النفقات ارتفاعها، فوصلت النفقات الفعلية إلى 102,166 مليون دولار في عام 2013، علماً أنَّها قُدرت بـ 118,717 مليون دولار. ثمَّ تراجعَت النفقات المخطَّطة والفعلية إلى 89,589 و 62,421 مليون دولار بسبب الأزمة المزدوجة الأولى التي تعرَّض لها الاقتصاد العراقي، ممَّا حثَّ على الحكومة اتِّخاذ إجراءات تقشُّفية لمواجهة الأزمة، أهمُّها تقليص النفقات العامة وضبطها، ولا سيَّما النفقات الاستثمارية. بعد ذلك، أخذت بالارتفاع، ليصل المخطَّط منها إلى 112,612 مليون دولار، فيما حين وصلت النفقات الفعلية إلى 71,955 مليون دولار في عام 2019، لتعود وتراجع النفقات الفعلية بشكلٍ حادٍّ إذ بلغت 44,375 مليون دولار، مُتأثرةً بالانخفاض الحادِّ في الإيرادات النفطية في عام 2020، علماً أنَّ الحكومة لم تُقدِّم موازنة 2020 ولم تُقرَّها كما حصلَ في عام 2014. ثمَّ ارتفعت النفقات الفعلية إلى 70,931 مليون دولار في عام 2021 كما هو موضَّح في الجدول (6).

الجدول (6): هيكل النفقات العامة للمدة 2004-2021 - مليون دولار

السنوات	الموازنة التقديرية {1}		الميزانية العامة {2}			الدَّين الخارجي	الدَّين
	النفقات التقديرية	الإيرادات التقديرية	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	النفقات الكليّة		النفقات الكليّة
2004	13,797	----	18,902	2,687	21,589	88,788	411%
2005	24,410	19,646	18,362	2,554	20,916	71,280	341%
2006	36,637	32,633	25,102	1,851	26,953	58,532	217%
2007	42,503	34,564	26,884	5,413	32,297	58,902	182%
2008	51,076	43,323	44,625	12,778	57,403	44,452	77.4%
2009	59,115	43,084	39,265	8,246	47,511	44,685	94.1%
2010	72,357	52,765	46,649	13,293	59,942	44,653	74.5%
2011	82,617	69,175	52,072	15,241	67,313	45,159	67.1%
2012	100,456	87,759	64,998	25,171	90,169	43,814	48.6%
2013	118,717	102,313	67,535	34,631	102,166	42,803	41.9%
2014	لا توجد موازنة		74,243	33,234	107,477	42,448	39.5%
2015	101,067	79,567	48,152	23,500	71,652	40,757	56.9%
2016	89,589	69,121	46,668	15,573	62,241	39,373	63.3%
2017	85,026	66,733	49,852	13,905	63,757	39,018	61.2%
2018	88,120	77,533	56,727	11,692	68,419	38,230	55.9%
2019	112,612	89,314	60,941	11,013	71,955	21,883	30.4%
2020	لا توجد موازنة		43,227	1,149	44,375	24,016	54.1%
2021	89,650	69,875	61,743	9,188	70,931	20,837	29.4%
2022	لا توجد موازنة		99,126	9,968	109,094	19,729	18.1%
2023	153,093	103,501	96,520	20,824	117,423	15,976	13.6%
2024	162,970	113,720	113,565	22,867	136,432	14,270	10.4%

الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات من:

{1} قانون الموازنة الفدرالية للسنوات 2004-2024 - المنشور في الوقائع العراقية.

{2} وزارة المالية/دائرة المحاسبة/قسم التوحيد/نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنة الجارية والاستثمارية للمدة 2004-2023.

إنَّ تطبيق مؤشّر قياس الدَّيْن الخارجي إلى النفقات الكليّة في العراق، والذي يُعبّر عن مستوى استهلاك الدَّيْن كنسبة مئوية من النفقات، يدلّ على أنَّ تمويل تكاليف الدَّيْن الخارجي يكون بواسطة دين آخر. فارتقاع النسبة يُشير إلى اعتماد الحكومة المستمرّ على الديون في تمويل نفقاتها العامّة. وهذا المؤشّر يُعبّر عن مستوى قوّة الدَّيْن في هيكل النفقات الكليّة (Thomas J Nicklas، 2019، ص. 175).

أخذت نسبة الدَّيْن إلى النفقات العامّة بالتذبذب والانخفاض التدريجي كما هو موضّح في الجدول (6)، حيث بلغت نسبة الدَّيْن الخارجي إلى النفقات الكليّة 411% في عام 2004. وهذا يعني أنَّ الدَّيْن أكبر من النفقات بأكثر من أربعة أضعاف، لتتخفّض هذه النسبة إلى 77,4% في عام 2008 بعد تنفيذ اتفاق نادي باريس لجدولة دين العراق. ثمّ ارتفعت النسبة إلى 94,1% في عام 2009، وأخذت بعدها بالانخفاض لتصلّ إلى 39,5% في عام 2014، وعادت الارتفاع مجدّدًا في عاميّ 2015 و2016 عندما وصلت إلى 56,9% و63,3% على التوالي. ثمّ أخذت بالتراجع لتصلّ إلى 30,4% في عام 2019. وبسبب الأزمة المزدوجة الثانية في عام 2020، ارتفعت نسبة النفقات إلى الدَّيْن الخارجي مجدّدًا لتصلّ إلى 54,1%، إلّا أنّها عادت وانخفضت إلى 29,4% في عام 2021.

يعود سبب تذبذب نسبة مؤشّر قياس الدَّيْن الخارجي إلى النفقات العامّة في العراق خلال المدة 2004-2021 إلى:

- نجاح العراق في تطبيق اتفاق نادي باريس الذين مكَّنه من شطب أكثر من 80% من ديونه الخارجية.
- التزام العراق واستمراره في تسديد الفوائد وأقساط الدَّيْن الخارجي في توقيتها المحدّدة، عدا سنة 2015 لانشغال العراق في محاربة الإرهاب وتحرير المحافظات المحتلة، وبدعم من المؤسسات المالية الدولية، ولا سيّما صندوق النقد الدولي.
- الارتفاع والتذبذب في حجم النفقات التشغيلية ضمن الموازنات والميزانيات العامّة السنوية: ارتفعت الفعلية منها من 18,902 مليون دولار في عام 2004 إلى 74,243 مليون دولار في عام 2014، ثمّ انخفضت إلى 46,668 مليون دولار في عام 2016، لتُعاود الارتفاع وتصلّ إلى 60,941 مليون دولار في عام 2019 وتتنخفض مجدّدًا في عام 2020 إلى 43,227. في عام 2021، ارتفعت إلى 61,743 بسبب ترايّد تخصيصات الرواتب والأجور جراء تعيين العشرات من الموظفين أو إعادة تعيينهم، خاصّة في المؤسسات الأمنية التي استحوذت على أكثر من 39% من حجم القوي العاملة في الحكومة العراقية، إذ بلغت نسبة تخصيصات الرواتب والأجور لها 48,1% من إجمالي النفقات التشغيلية لعام 2021 (الوقائع العراقية، القانون رقم 23 لسنة 2021).
- ارتفاع نسبة الدَّيْن الخارجي إلى النفقات العامّة في بعض السنوات نتيجة انخفاض حجم النفقات العامّة نظرًا لتأثّر الاقتصاد العراقي بالأزمات العالمية، واتّباع سياسات تشفّيعية، والتوجّه نحو الاقتراض الداخلي من المصادر المحليّة.

ع. نسبة الدَّيْن الخارجي إلى الصادرات خلال المدة ٢٠٢٣-٢٠٠٤

يُعبّر مؤشّر الدَّيْن الخارجي إلى الصادرات مقياسًا لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ويستند هذا المؤشّر إلى الصادرات التي لها تأثير كبير في عملية التنمية الاقتصادية. فكلّما كان حجم الصادرات الوطنية كبيرًا، أدّى ذلك إلى ارتفاع رصيد الدولة من العملات الصعبة، ممّا يعني زيادة الاحتياطيات الأجنبية، وحصول الدولة على مكانة متقدّمة في الأسواق العالمية.

إنَّ العلاقة بين الصادرات والدَّيْن الخارجيين هي علاقة عكسية. فكلَّما كانت الصادرات مرتفعة، ارتفعت قدرة الدولة على تغطية التزاماتها المالية التي بذمتها من الدَّيْن الخارجيين. والعكس صحيح؛ فعندما تكون الصادرات منخفضة، دلَّ ذلك على ارتفاع المديونية وانخفاض الإيرادات من العملات الأجنبية، ممَّا يُعرِّض الحكومة إلى صعوبة في مواجهة التزاماتها المالية تجاه الدائنين (محمود حامد عبد الرزاق، 2016، ص. 135).

ونلاحظ من خلال الجدول (7) أنَّ صادرات العراق شهدت تغييرًا كبيرًا بعد عام 2003. ففي أعقاب رفع الحصار عن الاقتصاد العراقي، أخذت الصادرات العراقية بالارتفاع التدريجي، إذ بلغت 20,568 مليون دولار في عام 2004، في حين كانت نسبة الدَّيْن الخارجيين إلى الصادرات تُعادل أكثر من أربعة أضعاف حجم الصادرات، لتُشكِّل ما نسبته 432% منها، وهي النسبة الأعلى طيلة مدَّة الدراسة. السبب في ذلك هو ارتفاع الديون الخارجية من جهة، وانخفاض الصادرات من جهة أخرى. انخفضت هذه النسبة إلى 70% في عام 2008 نظرًا لنجاح تطبيق اتفاق نادي باريس وشطب 80% من إجمالي الدَّيْن الخارجيين، إضافةً إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية والكمَّيات المُصدَّقة منه. فوصل إجمالي قيمة الصادرات إلى 63,726 مليون دولار، إذ ارتفع بنسبة 310% عن حجم الصادرات في عام 2004. وعادت هذه النسبة فارتفعت إلى 113% في عام 2009 بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية، ما أدَّى إلى انخفاض قيمة الصادرات الكلية إلى 39,430 مليون دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية. بعد ذلك، أخذت نسبة الدَّيْن الخارجيين إلى الصادرات بالانخفاض لتصل إلى 47% في عام 2013 بسبب انخفاض حجم الدَّيْن الخارجيين وارتفاع قيمة الصادرات التي وصلت إلى 90,587 مليون دولار. ثم ارتفعت إلى 95% في عام 2016 بسبب التراجع الكبير في الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية والكمَّيات المُصدَّرة بعد احتلال التنظيمات الإرهابية لمدينة الموصل وتدمير الخطَّ الاستراتيجي الناقل للنفط إلى الموانئ التركية، لتعود وتنخفض مرةً أخرى إلى 27% في عام 2019 رغم انخفاض قيمة الصادرات من 86,360 مليون دولار إلى 81,585 مليون دولار في عام 2019 بسبب تسديد الحكومة للفوائد وأقساط الدَّيْن المترتبة عليها من السنوات السابقة. وأدَّى إلى انخفاض نسبة الدَّيْن الخارجيين للصادرات إلى مستوياتٍ قياسية، فوصلَ إلى 21,883 مليون دولار بعد أن بلغَ 38,230 مليون دولار في عام 2018. ثم ارتفعت النسبة إلى 51% في عام 2020 بسبب الأزمة الاقتصادية والصَّحية التي أسفرت عن انهيار أسعار النفط العالمية وموافقة العراق على اتفاق أوبك + الذي خفَّض إنتاج العراق من النفط إلى أكثر من مليون برميل يوميًا، وهو ما أدَّى إلى تراجع قيمة الصادرات إلى 46,829 مليون دولار. في هذا السياق، لجأت الحكومة إلى الاقتراض الخارجي والداخلي لتمويل نفقاتها العامَّة، فارتفع حجم الدَّيْن الخارجيين إلى 24,016 مليون دولار.

الجدول (7): نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات - مليون دولار

الدين الخارجي	الدين الخارجي	الصادرات الكلية	السنوات
الصادرات الكلية			
432%	88788	20568	2004
301%	71280	23697	2005
192%	58532	30529	2006
149%	58902	39587	2007
70%	44452	63726	2008
113%	44685	39430	2009
86%	44653	51764	2010
57%	45159	79681	2011
47%	43814	94209	2012
47%	42803	90587	2013
50%	42448	85370	2014
79%	40757	51338	2015
95%	39373	41298	2016
68%	39018	57559	2017
44%	38230	86360	2018
27%	21883	81585	2019
51%	24016	46829	2020
29%	20837	83800	2021
16.7%	19729	118045	2022
16.1%	15976	99149	2023

- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: البنك المركزي/ دائرة الإحصاء/ قسم الإحصاء الإلكتروني -
منشور على الموقع الإلكتروني [/https://www.cbi.iq](https://www.cbi.iq)

بزيادة الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة حجم الصادرات النفطية من جهة، والتزام الحكومة بتسديد جزء من الدين الخارجي الواجب للدفع من جهة أخرى، انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات إلى 16.1% في عام 2023.

يُلاحظ مما سبق أنَّ مؤشر نسبة الدين الخارجي للصادرات مرتبط بعاملين اثنين: العامل الأول هو تسديد الحكومة المنتظم للفوائد وأقساط الدين التي أدت إلى رفع قدرة الاقتصاد العراقي على تحمل أعباء الدين الخارجي نتيجة انخفاض حجم الدين الخارجي من 88,788 مليون دولار في عام 2004 إلى 15,976 مليون دولار في عام 2023 وانخفاض نسبة المؤشر من 432% إلى 16.1%؛ والعامل الثاني هو ارتباط قيمة الصادرات العراقية بمتغيرات سوق النفط العالمية، وذلك لأنَّ الصادرات النفطية تُشكّل عصب الصادرات العراقية. ويدل ذلك على أنَّ استمرار أحادية الاقتصاد بالاعتماد على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة تجعله أكثر عُرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية.

٥. نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطي من العملة الأجنبية خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢٣

يُسمى هذا المؤشر "مؤشر الضعف الخارجي"، وهو من المؤشرات المهمة في الاقتصاد، وخصوصاً لمعرفة إمكانية تسديد تكلفة الدين الخارجي. وانخفاض نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات من العملات الأجنبية يعني قدرة أكبر على تحمل الأقساط وفوائد الدين الخارجي (صندوق النقد الدولي، 2013، ص. 16). ونلاحظ من الجدول (8) أنَّ نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات من العملة الأجنبية متذبذبة. وقد شهدت الاحتياطيات من العملة الأجنبية ارتفاعاً تدريجياً فبلغت 6,923 مليون دولار في عام 2004، وشكّلت نسبتها إلى الدين الخارجي 1282%، وهي الأعلى خلال مدة الدراسة. وأخذت الاحتياطيات من العملة الأجنبية بالارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات، مما أدى إلى انخفاض نسبة الدين الخارجي إلى 88% في عام 2008 جزاء ارتفاع الاحتياطي إلى 50,305 مليون دولار، لتعاود نسبة الدين الخارجي الارتفاع (100%)، مُتأثراً بانخفاض الصادرات إلى 44,635 مليون دولار بسبب أزمة الرهن العقاري في عام 2009. ثم ارتفعت الاحتياطيات من العملة الأجنبية إلى 77,270 مليون دولار. وكنتيجة لارتفاعها، انخفضت نسبة الدين الخارجي لها إلى 55% في عام 2013، لترتفع مجدداً إلى 76% بسبب تراجع حجم الصادرات نظراً لانخفاض أسعار النفط العالمية والحرب على العصابات الإرهابية. فانخفضت الاحتياطيات إلى 53,667 في عام 2015. وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات بالعملة الأجنبية إلى 32% نتيجة ارتفاع الاحتياطيات (67,612 مليون دولار) وانخفاض الدين الخارجي إلى 21,883 مليون دولار في عام 2019. ثم ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات الأجنبية إلى 48% نتيجة انخفاض الاحتياطيات إلى 49,947 مليون دولار بسبب الأزمة الاقتصادية - الصحية في عام 2020، لتعاود مرة أخرى الانخفاض إلى 14.3% بسبب ارتفاع حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية إلى 111,736 مليون دولار وانخفاض الدين الخارجي إلى 15,976 مليون دولار في عام 2023.

يُلاحظ مما سبق أنَّ الاحتياطيات من العملة الأجنبية ترتبط بعلاقة طردية بالصادرات. فكلما ارتفع حجم الصادرات، ارتفع حجم الاحتياطي، والعكس صحيح. وتكون العلاقة بين نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات من العملة الأجنبية علاقة عكسية. فكلما انخفضت الاحتياطيات أو ارتفع الدين الخارجي، ارتفع مؤشر الدين الخارجي إلى الاحتياطي من العملة الأجنبية. وتتأثر الاحتياطيات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي ببيع العملة إلى المصارف ومكاتب الصيرفة.

الجدول (8): نسبة الدَّيْن الخارجي إلى الاحتياطيات الأجنبية - مليون دولار

الدَّيْن الخارجي	الدَّيْن الخارجي	الاحتياطي من العملات الأجنبية	السنوات
الاحتياطي الاجنبي			
1282%	88,788	6,923	2004
589%	71280	12,107	2005
311%	58532	18,805	2006
187%	58902	31,532	2007
88%	44452	50,305	2008
100%	44685	44,635	2009
88%	44653	50,652	2010
74%	45159	60,785	2011
63%	43814	69,735	2012
55%	42803	77,270	2013
64%	42448	66,014	2014
76%	40757	53,667	2015
88%	39373	44,928	2016
80%	39018	48,896	2017
59%	38230	64,312	2018
32%	21883	67,612	2019
48%	24016	49,947	2020
33%	20837	63,811	2021
18.3%	19729	107,758	2022
14.3%	15976	111,736	2023
14.2%	14,270	100,276	2024

- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: البنك المركزي/ دائرة الإحصاء/ قسم الإحصاء الإلكتروني، التقرير الاقتصادي السنوي - منشور على الموقع الإلكتروني [./https://www.cbi.iq](https://www.cbi.iq)

٦. مؤشر فائض أو عجز الموازنة إلى الدَّين الخارجي خلال المدة ٢٠٢٣-٢٠١٤

يعمل هذا المؤشر على تقييم السياسة المالية المُحقَّقة للاستدامة المالية. يجب الحفاظ على مستوى عجز الموازنة عند نسبة معينة لا تتجاوز 3% وفقًا للمادة (6/رابعًا) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم 6 لسنة 2019 (الوقائع العراقية، قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم 6 لسنة 2019، ص. 7) وانسجامًا مع ما نصت عليه معاهدة شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ماستريخت (Maastricht). نلاحظ من الجدول (9) أنَّ فائض الميزانية أو عجز الميزانية متذبذب بين القيم السالبة والموجبة. فبلغ العجز -5,927 مليون دولار بعد طرح الفائض من السلف الممنوحة من قبل وزارة المالية. وكانت نسبته إلى الدَّين الخارجي -6,6%. في عام 2004، ارتفع الفائض إلى 8,706 مليون دولار في عام 2007، وكانت نسبته إلى الدَّين الخارجي 14,8%، ليظهر في عام 2009 عجزًا فعليًا بمقدار -14,495 مليون دولار، ممَّا يُؤثِّر في الدَّين الخارجي (-32,4%) نتيجة أزمة الهم الهولندي في عام 2009. ثمَّ حقَّقت الميزانية الفعلية في عام 2011 فائضًا بمقدار 21,087 مليون دولار، وهو ما يُعادل ما نسبته 46,7% من الدَّين الخارجي، لتُحقِّق بعدها الموازنة عجزًا بقيمة -13,156 مليون دولار في عام 2016 ونسبة -33,4% إلى الدَّين الخارجي. ثمَّ تحوَّل العجز إلى فائض فعلي قدره 21,740 مليون دولار في عام 2018، أي ما يُعادل 77% من حجم الدَّين الخارجي. وعادَ الفائض وتحوَّل إلى عجزٍ مقداره -3,279 مليون دولار في عام 2019، ثمَّ إلى 14,629 مليون دولار في عام 2021 رغم ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الكمَّيات المُصدَّرة وعدم قدرة الحكومة على إنفاق ما خُطِّطَ له في الموازنة العامة لسنة 2021. عادَ وانخفضَ إلى 8,538 مليون دولار في عام 2023 رغم أنَّ الموازنة العامة خُطِّطت بعجزٍ مقداره 49,591 مليون دولار، ويعود السبب في ذلك إلى تأخُّر إقرار الموازنة العامة والمُصادق عليها من البرلمان إلى نهاية الشهر الثامن من عام 2023؛ الأمر الذي قيَّد قدرة الحكومة على الصرف.

إنَّ الفائض المتحقَّق للسنوات المذكورة لا يتناسب مع حجم الدَّين العام، سواء الداخلي أو الخارجي، ممَّا يعني عدم وجود استدامة مالية حقيقية نتيجة السياسة المالية المتَّبعة من قبل الحكومة. ويُعتبَر العجز الحاصل في السنوات المذكورة مُهدِّدًا للاستدامة المالية. بالتالي، على الحكومة اتِّخاذ إجراءات وتدابير جوهريَّة في سياستها المالية وضبط نفقاتها العامة من أجل تحقيق استدامة مالية حقيقية.

الجدول (9): الفائض أو العجز في الموازنة إلى الدين الخارجي - مليون دولار

نسبة الفائض أو العجز الفعلي إلى الدين الخارجي {6}	الدين الخارجي {5}	صافي الفائض أو العجز {4} 3-2	السلف الممنوحة خارج الموازنة {3}	الفائض أو العجز الفعلي {2}	العجز المخطط {1}	السنوات
-6,6 %**	88,788	-5,927	6,524	597	1,084	2004
8,2 %	71,280	5,874	3,665	9,539	4,765	2005
9,6%	58,532	5,590	1,778	7,368	4,005	2006
14,8%	58,902	8,706	4,386	13,092	8,760	2007
11%	44,452	4,891	13,230	18,121	7,745	2008
-32,4%**	44,685	-14,495	16,783	2,288	16,031	2009
5,9%	44,653	2,652	1,729	4,381	19,591	2010
46,7%	45,159	21,087	12,389	33,476	13,451	2011
24,2%	43,814	10,600	14,650	25,250	12,680	2012
11,2%	42,803	4,786	6,189	10,975	16,404	2013
42,3%	42,448	17,882	***			2014
-26,8%**	40,757	-10,942	7,619	-3,323	21,500	2015
-33,4%**	39,373	-13,156	1,605	-11,551	20,102	2016
1,6%	39,018	631	1,000	1,631	18,293	2017
77%	38,230	21,740		21,740	10,587	2018
-15%**	21,883	-3,279	6,795	3,516	23,297	2019
N/A	24,016	***	***			2020
-70,2%	20837	-14,629	-9,719*	-4,910	19,774	2021
					---	2022
-45%	15,976	-8,538	-3,343	-5,195	49,591	2023

* سلف تمت تسويتها للأعوام الماضية.

** يكون التأثير سالبًا على الدين الخارجي.

*** عدم وجود موازنة.

- الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على البيانات التالية:

{1} قانون الموازنة الاتحادية للسنوات 2004-2023

{2} و {3} و {4} الحسابات الختامية للسنوات 2004-2021

{5} الجدول (2).

٧. خدمة الدين الخارجي خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢٣

تُعرف خدمة الدين على أنها مجموع المبالغ التي يقوم المدين بدفعها خارج المبلغ الأساسي، والتي تُمثل الفوائد والعمولات والإيصالات، بالإضافة إلى أقساط الدين (الأمم المتحدة، القرار رقم 67/198 لسنة 2013). وقد عملت المؤسسات المالية الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة تخفيف الديون الخارجية على وضع سلسلة من المعايير لقياس أثر الدين الخارجي على الاقتصاد في البلدان النامية من أجل تحديد إمكانية منحها القروض عند الطلب، ومعرفة أثرها على الناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد واستدامة القروض الخارجية. يُلاحظ من الجدول (10) أنَّ صندوق النقد الدولي ومجموعة الديون الخارجية قد حدّدا أعباء الديون بمعايير مشتركة تُحسب على أساس مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والدين الخارجي وخدمة الدين إلى الدخل القومي، على النحو التالي:

الجدول (10): حدود أعباء الديون ومعاييرها في إطار القدرة على تحمّل الديون			
المؤشر	مجموعة تخفيف الديون الخارجية	صندوق النقد الدولي	
1 الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي	20%-25%	25%-30%	
2 الدين الخارجي/ الدخل القومي	92%-167%	90%-150%	
3 خدمة الدين / الدخل القومي	28%-63%	25%-35%	

المصدر: إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تُعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية - العدد 30، حزيران/يونيو 2004.

وعند مقارنة مؤشرات الديون الخارجية العراقية مع المؤشرات والعقبات التي وضعتها المؤسسات الدولية لمعرفة مدى تأثير أعباء الديون الخارجية على الاقتصاد، وكذلك معرفة مدى قوة الديون الخارجية وتأثيرها على باقي المؤشرات الاقتصادية في العراق، أتت نتائج المؤشرات على النحو التالي:

٧.١ الدين الخارجي إلى الدخل القومي خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢١

الدخل القومي هو قيمة السلع والخدمات التي يُنتجها اقتصاد معين خلال سنة واحدة، أي القيمة الصافية لجميع الأنشطة الاقتصادية في أي بلد خلال فترة عام واحد. يتم تحديد هذه القيمة من خلال مقدار المال. نلاحظ من الجدول (11) أنَّ الدخل القومي أخذ بالارتفاع التدريجي فبلغ 36,680 مليون دولار، في حين بلغت نسبة الدخل القومي إلى الدين الخارجي 242% في عام 2004، ليرتفع الدخل القومي إلى 135,100 مليون دولار وتنخفض نسبة الدين الخارجي إلى 32.9% بسبب إعادة جدول الديون العراقية في عام 2008، لينخفض بعدها الدخل القومي إلى 114,750 مليون دولار بسبب الأزمة المالية العالمية. ثم ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي إلى 38.9% في عام 2009، ليعاود بعدها الدخل القومي الارتفاع إلى 233,580 مليون دولار. وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي إلى 18.3% في عام 2013، ليعود الدخل القومي إلى الانخفاض إلى 165,620 مليون دولار وترتفع نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي إلى 24.6% بسبب الأزمة المزوجة الأولى (أزمة انهيار أسعار النفط وسقوط ثلاث محافظات بيد العصابات الإرهابية - داعش) في عام 2015. عاود الدخل القومي ارتفاعه، فبلغ 232,470 مليون دولار، وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي إلى 9.4% في عام 2019. ثم انخفض بعدها الدخل القومي إلى 182,170 مليون دولار، وارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي إلى 13.2% بسبب الأزمة المزوجة الثانية (أزمة أسعار النفط - الأزمة الصحية) في عام 2020. وفي عام 2021، ارتفع الدخل القومي إلى 206,090 مليون دولار وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي إلى 10.1%.

تجدرُ الإشارة إلى أنَّ الدخل القومي يرتبط بعلاقة طردية بالأسعار والكمّيات العالمية للنفط، وذلك بسبب الاعتماد الكبير على القطاع النفطي. فكلّما ارتفع حجمُ الصادرات، ارتفع الدخل القومي، والعكس صحيح. عند مقارنة مؤشر الدَّيْن الخارجي إلى الدخل القومي مع المعايير التي وضعها كلٌّ من صندوق النقد الدولي ومجموعة تخفيف الديون الخارجية، يتبيّن أنَّ ديون العراق الخارجية هي ديون اعتيادية بسيطة، وهي أقلّ من الحد الأدنى للمعيار في معظم سنوات الدراسة، باستثناء السنوات 2004-2005-2006 نتيجة تراكم الديون السابقة وانخفاض الدخل القومي.

الجدول (11): الدَّيْن الخارجي إلى الدخل القومي - مليون دولار				
السنوات	الدخل القومي {1}	الدَّيْن الخارجي {2}	نسبة الدَّيْن الخارجي إلى الدخل القومي	معدّل تغيُّر الدخل القومي
2004	36,680	88,788	242%	---
2005	45,430	71,280	156.9%	24%
2006	61,590	58,532	95%	36%
2007	85,770	58,902	68.6%	39%
2008	135,100	44,452	32.9%	58%
2009	114,750	44,685	38.9%	-15%
2010	140,110	44,653	31.9%	22%
2011	185,510	45,159	24.3%	32%
2012	219,060	43,814	20%	18%
2013	233,580	42,803	18.3%	7%
2014	227,110	42,448	18.7%	-3%
2015	165,620	40,757	24.6%	-27%
2016	165,040	39,373	23.9%	0%
2017	185,780	39,018	21%	13%
2018	225,610	38,230	16.9%	21%
2019	232,470	21,883	9.4%	3%
2020	182,170	24,016	13.2%	-22%
2021	206,090	20,837	10.1%	13%
2022	258,690	19,729	7.6%	25.5%
2023	251,820	15,976	6.3%	-2.6%

- الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على البيانات التالية:

{1} <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.MKTP.CD?locations=IQ>

{2} الجدول (5).

٧.٢. الدَّيْنُ الخارجي للناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ٢٠٢٣-٢٠٢٤

بالعودة إلى الجدول (4) الخاص بقياس نسبة الدَّيْن الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وقياس هذه النسبة مع نسبة المعيار الذي وضعته مجموعة تخفيف الديون الخارجية، وكذلك مع نسب معيار صندوق النقد الدولي، يتبيّن أنّ نسبة الدَّيْن الخارجي للناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي كانت أقلّ من معايير التحمّل التي وضعتها هذه المؤسسات منذ عام 2010، ما يعني أنّ الدَّيْن الخارجي لا يُشكّل خطرًا كبيرًا على الاقتصاد العراقي وأنّ هذه المؤسسات يمكنها تقديم الدعم والمساعدة عند الطلب. وهذا ما عزّزه حصول العراق على تصنيف B- مع نظرة مستقرة تفاؤلية من قبل مؤسسات التصنيف العالمية "ستاندردز اند بورز"، وكذلك مؤسسة التصنيف الائتماني العالمية "مودز" (عبد الرحمن المشهداني، 2020، ص. 2).

٧.٣. خدمة الدَّيْن إلى الدخل القومي خلال المدة ٢٠٢١-٢٠٢٤

هو مؤشر ضمن المعايير التي وضعها كلّ من صندوق النقد الدولي ومجموعة تخفيف الديون الخارجية. وبلاستناد إلى الجدول (12)، يُلاحظ التزام الحكومات المتعاقبة بتسديد الأقساط المستحقة للدَّيْن الخارجي بالتواقيت المتفق عليها. فالنَّزَام العراقي بتسديد 513 مليون دولار تنفيذًا للمرحلة الأولى من اتفاقية إعادة الجدولة مع نادي باريس، التي شكّلت نسبة 1.4% من الدخل القومي في عام 2004، ليسدّد بعدها العراق مبلغًا قدره 1,975 مليون دولار في المرحلة الثالثة من اتفاقية إعادة جدولة الديون الخارجية مع الدائنين. شكّلت نسبة خدمة الدَّيْن إلى الدخل القومي 1.46% في عام 2008، ثمّ ارتفعت الفوائد وأقساط الدين المدفوعة إلى 1,857 مليون دولار وشكّلت نسبة 0.85% في عام 2012. ارتفعت الفوائد وأقساط الدَّيْن المدفوعة إلى 1,819 مليون دولار في عام 2016 وكانت نسبة خدمة الدَّيْن إلى الدخل القومي 1.1%. ثمّ كانت المبالغ المدفوعة تُساوي 1,285 مليون دولار، مُشكّلةً نسبة 0.62% من الدخل القومي في عام 2021.

نُلاحظ ممّا سبق أنّ أقساط الدَّيْن الخارجي للعراق لم تُشكّل عبأً على الموازنة العامة أو على الدخل القومي. فقد بلغت نسبتها أقلّ من 1.5%. جدير بالذكر أنّ الدَّيْن الخارجي يُعدّ متوسطًا إذا تلوحت نسبته بين 28 و63% وثقيلًا إذا تجاوزت نسبته 63% من الدخل القومي وفقًا لمعايير مجموعة تخفيف الديون الدولية، وثقيلًا إذا تجاوزت نسبة خدماته 35% وفقًا لمعايير صندوق النقد الدولي.

Table (12): Debt Service and Public Debt Installments to National Income – USD Million

Rate of Change in External Debt Repayments	Ratio of External Debt to National Income	National Income {2}	External Debt Repayments {1}	Year
---	%1.40	36,680	513	2004
6%	%1.20	45,430	545	2005
39%	1.23%	61,590	758	2006
26%	1.10%	85,770	954	2007
107%	1.46%	135,100	1,975	2008
-72%	0.48%	114,750	552	2009
56%	0.61%	140,110	861	2010
16%	0.54%	185,510	1,002	2011
85%	0.85%	219,060	1,857	2012
-16%	0.67%	233,580	1,564	2013
-30%	0.48	227,110	1,092	2014
31%	0.87%	165,620	1,435	2015
27%	1.10%	165,040	1,819	2016
-44%	0.55%	185,780	1,024	2017
22%	0.55%	225,610	1,246	2018
15%	0.61%	232,470	1,431	2019
-22%	0.61%	182,170	1,123	2020
14%	0.62%	206,090	1,285	2021
		N/A	3,898	2022
				2023

٤. توقعات تزايد الدين الخارجي في تزايد العجز في الموازنة العامة للسنوات ٢٤-٢٩

سعت الحكومة الى تنظيم موازنة ثلاثية للسنوات 2023-2025 بتقديرات متزايدة بشكل كبير عن السنوات السابقة خاصة في النفقات التشغيلية والتي ارتفعت فيها تخصيصات الرواتب والاجور (رواتب الموظفين، رواتب المتقاعدين، ورواتب شبكة الحماية الاجتماعية) لتصل الى مايقرب من 90 ترليون دينار وتعادل (69.23) مليار دولار، وتشكل ما نسبته (73%) من مجموع الإيرادات النفطية المتوقعة لعام 2024 فضلا عن النفقات الحاكمة مثل نفقات تسديد فوائد واقساط الدين العام التي وصلت الى (9.808) مليار دولار ونفقات الشركات النفطية العاملة في العراق بموجب عقود جولات التراخيص (11.538) مليار دولار ونفقات شراء مفردات السلة الغذائية ونفقات شراء الطاقة والادوية والتي تصل في مجموعها الى اكثر(7.7) مليار دولار فيكون اجمالي النفقات الحاكمة واجبة الدفع (98.26) مليار دولار وهي اعلى من الإيرادات النفطية اذا ما استمرت اسعار بيع النفط العراقي عند (70) دولار وكذلك بقاء الكميات المصدرة عند (3.500) مليون برميل كما مثبت في الموازنات. ولذلك نجد ان الموازنات الثلاثية نظمت بعجز مخطط سنوي يزيد عن (49) مليار دولار سنويا يغطي هذا العجز السنوي عبر الاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي الذي تنوعت مصادره الى اكثر 21 مؤسسة مقرضة دولية واقليمية، ويتوقع استمرار هذا العجز في السنوات الخمس القادمة للتزايد المتصاعد في نفقات الرواتب والاجور ورواتب المتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية وبالشكل التالي كما في جدول (13):

جدول (13) إيرادات ونفقات وعجز الموازنة العامة للسنوات 2023-2025 مليار دولار			
البيان	2023	2024	2025
اجمالي الإيرادات	103.5	113.7	
- الإيرادات النفطية	90.2	92.7	
- الإيرادات غير النفطية	13.3	21.0	
اجمالي النفقات	153.1	162.9	
- النفقات التشغيلية	102.5	120.6	
- الرواتب والاجور	45.4	48.7	
- رواتب المتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية	21.5	20.9	
- النفقات الاستثمارية	38	42.3	
اجمالي العجز	49.6	49.2	
تمويل العجز بالاقتراض المحلي	22.7	25.4	
تمويل العجز بالاقتراض الخارجي	7.6	9.5	

المصدر: جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع العراقية ، قانون رقم 13 لسنة 2023 الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023-2025) ، العدد 4726 في 26/حزيران 2023

ان تزايد الاعتماد على الاقتراض سواء الداخلي او الخارجي لتمويل النفقات التشغيلية والاستثمارية للموازنات الحكومية بالتاكيد سيؤدي الى ارتفاع مديونية العراق الخارجية والداخلية، فتشير تقديرات صندوق النقد الدولي لديون العراق الى تصاعدها المستمر للسنوات 2024-2029 ، فهي ترتفع من (128.1) مليار دولار في عام 2024 الى (181.9) مليار دولار في عام 2026 ثم الى (298.8) مليار دولار في عام 2029 ، لترتفع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من (48.2%) في عام 2024 الى (62.2%) في عام 2026 ثم الى (86.6%) في عام 2029. والملاحظ هنا ان الصندوق يضيف ديونا معلقة ترتبت على العراق منذ ثمانيات القرن مولى الحرب العراقية الايرانية تقدر بـ 40.902 مليار دولار لاتوجد لها مطالبات والعراق لايدفع عنها اية فائدة منذ عام 2004(البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعام 2014، ص77)، وعند طرح هذه الديون تنخفض الديون الخارجية والدين العام الى مستويات قياسية. كما موضح في الجدول (14)

جدول(14) تقديرات صندوق النقد الدولي لديون العراق للسنوات 2024-2029 (مليار دولار)						
البيان	2024	2025	2026	2027	2028	2029
الناتج المحلي الاجمالي *	265.9	278.8	292.1	307.5	325.2	345.1
معدل انتاج النفط م.ب.ي *	4.11	4.39	4.58	4.78	4.98	5.20
معدل الصادرات النفطية م ب	3.44	3.71	3.88	3.96	4.13	4.31
نسبة الدين العام الى GDP *	48.2%	54.6%	62.2%	70.5%	78.6%	86.6%
اجمالي الدين العام *	128.1	152.2	181.9	216.7	255.8	298.8
حجم الدين الخارجي *	56.6	55.2	54.5	53.8	53.8	54.3
الديون الخارجية المعلقة **	40.9	40.9	40.9	40.9	40.9	40.9
صافي الدين الخارجي ***	15.7	14.3	13.6	12.9	12.9	13.4
اجمالي الدين العام المنقح ***	87.2	111.3	141	175.8	214.9	257.9
نسبة الدين العام الى GDP ***	33.9%	39.9%	48.2%	57.1%	66%	74.7%

- * IMF eLibrary, Iraq: 2024 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report,p24,
<https://www.elibrary.imf.org/article-A001-en>

- ** البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعام 2014، ص77

- *** استنتاج الباحث.

ويلاحظ من التقديرات حتى وان كانت مبالغ فيها الا انها تشير الى ارتفاع حجم الدين العام المحلي الى ارقام خطيرة فقد شكلت نسبة الدين الى الناتج المحلي وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي لاجمالي الدين العام (298.8) مليار دولار لنفس العام ليشكل ما نسبته (86.6%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي في عام 2029.تنخفض هذه الارقام بعد استبعاد الديون المعلقة فيكون اجمال الدين العام (257.7) مليار دولار ويشكل (74.7%) من الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام.

ان ارتفاع تقديرات حجم المديونية العامة وارتفاع نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي تشير الى تزايد الاعتماد على الاقتراض الداخلي لتمويل نفقات الحكومة التشغيلية. وهو ما قد يشكل خطرا كبيرا على مستقبل الاجيال القادم خاصة وانها تمويل النفقات التشغيلية المتزايدة بعد عام 2023 ولم توجه لتمويل المشاريع التنموية وبناء البنى التحتية للاقتصاد العراقي، الامر الذي قد يوقع الاقتصاد العراقي في فخ المديونية ويصعب على الاقتصاد امكانية تسديد فوائد القروض ولسنوات طويلة خاصة وان اغلب التوقعات العالمية تشير الى صعوبة استمرار اسعار النفط العالمية بالمحافظة على اسعار اعلى من سعر \$75 للبرميل الواحد مع عدم قدرة العراق على زيادة انتاجه من النفط ليصل الى مستويات قياسية تصل الى 6 مليون برميل يوميا مع امكانية ان تشهد اسواق النفط العالمية حروب سعرية بين المنتجين قد تؤدي الى انهيار اسعار النفط العالمية الى مادون الـ \$30 دولار والذي يشكل العمود الفقري لتمويل الانفاق التشغيلي والاستثماري للموازنة العامة العراقية.

هـ. تأثير تزايد الدين العام على الانفاق الحكومي في المجالات الاجتماعية

ان استمرار توجه الحكومات المتعاقبة في تزايد اعتمادها على الاقتراض الداخلي او الخارجي لتمويل نفقاتها التشغيلية وان كان الرواتب والاجور الا ان ذلك سيؤدي بالنهاية الى تزايد اعباء هذه الديون من خلال ارتفاع فوائد واقساط الدين العام المدفوعة والتي ستكون بالتأكيد على حساب تمويل المشاريع الخدمة والاجتماعية ويتضح ذلك في الجدول (15) الذي يبين حجم الفوائد والاقساط المترتبة على الدين الداخلي والخارجي المدفوعة للسنوات (2021-2024)، والتي تزيد عن اجمالي تخصيصات الاستثمارية للقطاعات التعليم، الصحة، والاسكان والبلديات بارقام كبيرة قابلة هذه الارقام للزيادة مع تزايد الانفاق التشغيلي السنوي والذي تصاعد من (50,418) مليار دينار في عام 2020 الى (96,380) مليار دينار في عام 2024. (<https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>) وهو ما اثر على تنفيذ البرامج الحكومية الخاصة ببناء المدارس والمستشفيات وخلق فرص العمل وهو ما انعكس بالتالي على معدلات البطالة التي وصلت الى (16.8%) من حجم القوى العاملة، والفقر الذي وصلت نسبته الى (17.5%) من حجم السكان (ولق التخطيط والتعاون الانمائي، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي 2025).

جدول (15) فوائد واقساط الدين العام والتخصيصات الاستثمارية لقطاع التعليم والصحة (مليون دولار)						
2024	2023	2022	2021	2020	2019	فوائد واقساط الدين العام والتخصيصات الاستثمارية
1,639	3,392	361	3,455	3,123	1,431	اقساط الدين الخارجي
264	549	482	684	853	931	فوائد الدين الخارجي
1,568	4,602	1,099	620	1,413	5,522	اقساط الدين الداخلي
611	3,773	166	326	304	1,344	فوائد الدين الداخلي
4,082	12,316	2,108	5,085	5,693	9,228	اجمالي الفوائد والاقساط السنوية
84	20	52	14	84		تخصيصات وزارة التربية الاستثمارية
174	153	144	33	174		تخصيصات وزارة الصحة الاستثمارية
22	35	16	7	2		تخصيصات وزارة التعليم العالي الاستثمارية
1,800	563	700	288	163		تخصيصات وزارة الاسكان والاعمار والبلديات
2,080	771	912	342	418		اجمالي تخصيصات الوزارات الاستثمارية

المصدر :

- وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام، جداول نشر البيانات الخاصة بدائرة الدين العام، جداول نشر الشفافية للسنوات 2019-2024.

- جمهورية العراق، وزارة المالية، التقارير المالية العامة، حساب الدولة للسنوات 2020-2024 المنشور على موقع الوزارة

<https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>

إن خلاصة ماتقدم نجد :

1- ان تزايد الدين العام في العراق لم يؤدي إلى تحقيق الاستدامة المالية لأنه استخدم وسيستخدم في تمويل النفقات الجارية وليس الاستثمارية التي تكون قادرة على خلق اضافات رأسمالية جديدة يمكن ان تحقق عوائد لسداد فوائد وأقساط الدين العام.

2- ان وجود موارد نفطية مستقبلية مرتبطة بالاسواق العالمية قد لا تكون كافية لدفع فاتورة فوائد واقساط الدين العام بسبب التوسع الكبير في الانفاق الجاري واللجوء الى الاقتراض الخارجي والمحلي لتغطية العجز الحكومي المتزايد رغم القيود التي فرضها قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019 في المادة 6 رابعا التي نصت على (لايجوز ان يزيد العجز في الموازنة التخطيطية على (3%) من الناتج المحلي الاجمالي) (الوقائع العرقية، قانون الاداء المالية رقم 6، ص7) ، ولذلك ولأجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام لابد من اعادة صياغة وتنفيذ السياسة المالية وبما يحقق المزيد من الاستدامة على مستوى المالية العامة والدين العام.

3- ان تحديد اتجاه واحد للمخاطر وعمق الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي خلال السنوات المقبلة نتيجة لسوء التخطيط وسوء الإدارة وتفاقم ظاهرة الفساد فضلاً عن ضعف الامكانيات المادية لتنفيذ المشاريع التنموية وإعادة تأهيل وبناء البنى التحتية وإعادة الإعمار، يأتي من استمرار الاعتماد المتزايد على قطاع النفط كمورد رئيس للاقتصاد وللموازنة العامة بوصفه المصدر الرئيس للإيرادات العامة.

4- استمرار مزاحمة القطاع الخاص وعدم اعطائه الدور الفاعل للمشاركة في قيادة العملية الاقتصادية في الاقتصاد القومي وتغليب العامل السياسي على العامل الاقتصادي الذي عرقل إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و/أو تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية في السنوات السابقة. رغم تأكيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على ضرورة الاسراع في تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية واشراك القطاع الخاص في قيادة الاقتصاد.

5- يتسم نظام الرواتب والاجور ونظام التأمينات الاجتماعية والرواتب التقاعدية بالتشوّه وعدم العدالة الاجتماعية رغم ارتفاع نسبتها الى اكثر من (55%) من اجمالي الانفاق الحكومي، وهو ما يبين عدم الامكانية تحقيق الاستدامة المالية في الاجل القصير نسبيا وثمة حاجة ملحة الى اجراء اصلاحات هيكلية ومؤسسية لتحقيق الاستدامة المالية في الامد المتوسط.

6- ان كل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى تزايد اعتماد الحكومة على الاستدانة والاقتراض المباشر وغير المباشر من المؤسسات المحلية والأجنبية الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد مديونية العراق الخارجية والداخلية التي يتوقع لها ان تصل إلى (175) مليار دولار في نهاية عام 2027 فضلاً عن توقعات انخفاض الاحتياطيات النقدية للبنك المركزي، الأمر الذي سيؤدي إلى أضعاف قدرات الحكومة على اقامة أو تنفيذ مشاريع البنى التحتية وإعادة الإعمار وبالتالي أضعاف قدرات العراق في تحقيق الاستدامة المالية.

7- بلغت مدفوعات الفوائد والاقساط السنوية المترتبة على الدين العام ارقاما كبيرة زادت عن ضعف تخصيصات الاستثمارية لقطاعات الخدمات الاساسية للمواطنين كالصحة والتربية والتعليم العالمي والبلديات والاسكان مما اثر على الرفاه الاجتماعي للسكان فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة الى والفقر .

8- عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي خلال العقد القادم واستمرار معدلات الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ضمن المعدلات الحرجة التي تزيد عن 40% وفقاً لمعاهدة ماستريخت. اذ ان استمرار الاعتماد على الدين العام لتمويل النفقات العامة لم ولن يؤدي إلى تحقيق الاستدامة المالية في العراق بسبب اتجاه الدين العام لتغطية النفقات الجارية في الموازنات العامة.

المصادر:

- د.مظهر محمد صالح ، نحو تسوية المديونية الرسمية الخارجية للعراق: شروط اتفاقية نادي باريس، شبكة الاقتصاديين العراقيين 2018 ، <http://iraqieconomists.net/ar>
- جمهورية العراق، وزارة المالية، تقرير جدول نشر الشفافية لغاية 31-12-2023 المنشور على رابط الوزارة <http://www.mof.gov.iq/obs/ar/Documents.pdf.2023-12-2031>
- 09/04/2024/https://www.alarabiya.net/aswaq/economy
- p113,2017,Peter Judas,and others, Finance and Sustainability Proceedings
- مبادئ ماستريخت المتعلقة بالالتزامات الخارجية للدول في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنشورة على موقع الأمم المتحدة باللغة العربية <https://www.un.org/ar/site>
- عبد الكريم جبار العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، الأردن، 2012، ص 76.
- 175 P : 2019 : External Debt Analysis: Further Considerations Thomas J S Nicklas:
- جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع العراقية ، قانون رقم 23 لسنة 2021، الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2021 ، العدد 4665 في 2021/4/12، الجداول ه ، و ص 60 - 65.
- محمود حامد عبد الرزاق ، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات وتعم التنمية الصناعية ،مصر ،2016، ص 135.
- صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية ،2013، ص 16.
- جمهورية العراق، وزارة العدل، قانون الادارة المالية الاتحادية رقم 6 لسنة 2019، الوقائع العراقية، العدد 4550 في 2019/8/5 ص7
- الأمم المتحدة، القدرة على تحمل الديون الخارجية والتنمية، القرار رقم 67/198 لسنة 2013.
- عبدالرحمن المشهداني، التصنيف الائتماني للعراق عند B/B- مع نظرة مستقبلية مستقرة، مركز سيبار للتحليل وإدارة التوقع، بغداد، 2020، ص2
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعام 2014، ص77
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2025 29726/https://mop.gov.iq/archives
- جمهورية العراق، وزارة المالية، التقارير المالية العامة، حساب الدولة للسنوات 2020-2024 المنشور على موقع الوزارة <https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>
- ساكار عمر علي، الديون الداخلية والخارجية وقوائد الدين المترتبة عليها لغاية 2022/12/31، مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث والدراسات النيابية، قسم بحوث الموازنة، بغداد، اذار 2023
- بيانات صندوق النقد الدولي وبنك التسوية الدولي /البيانات منشورة على موقع FRED <https://fred.stlouisfed.org>
- IRAQ, p109, 2023 World Bank Group, International Dept Report
- البنك المركزي / دائرة الإحصاء / قسم الإحصاء الالكتروني، التقرير الاقتصادي السنوي المنشورة على الموقع الالكتروني <https://www.cbi.iq>
- جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع العراقية، قانون الموازنة الفدرالية للسنوات من 2004-2024 .
- جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة المحاسبة قسم التوحيد/ نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنة الجارية والاستثمارية للمدة 2004-2023
- إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد 30 حزيران 2004.
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.MKTP.CD?locations=IQ>
- جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع العراقية ، قانون رقم 13 لسنة 2023 الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023-2025) ، العدد 4726 في 26/حزيران 2023
- Article IV Consultation–Press Release; Staff Report,p24 2024 :IMF eLibrary, Iraq <https://www.elibrary.imf.org> en–article–A001
- وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام، جداول نشر البيانات الخاصة بدائرة الدين العام، جداول نشر الشفافية للسنوات 2019-2024.